

الفصل السادس: العرض الكلي

منحنى العرض الكلي:

- **منحنى الطلب الكلي:** (تمت مناقشته في الفصل الرابع)

يوضح كمية السلع و الخدمات النهائية التي يرغب المستهلكون في شرائها عند مستويات الأسعار المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. (سالب الميل)

- **منحنى العرض الكلي:**

يوضح كمية السلع و الخدمات النهائية التي يرغب المنتجون في بيعها عند مستويات الأسعار المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. (موجب الميل)

- توازن قوى العرض الكلي مع الطلب الكلي يحدد المستوى العام للأسعار.

منحنى العرض الكلي:

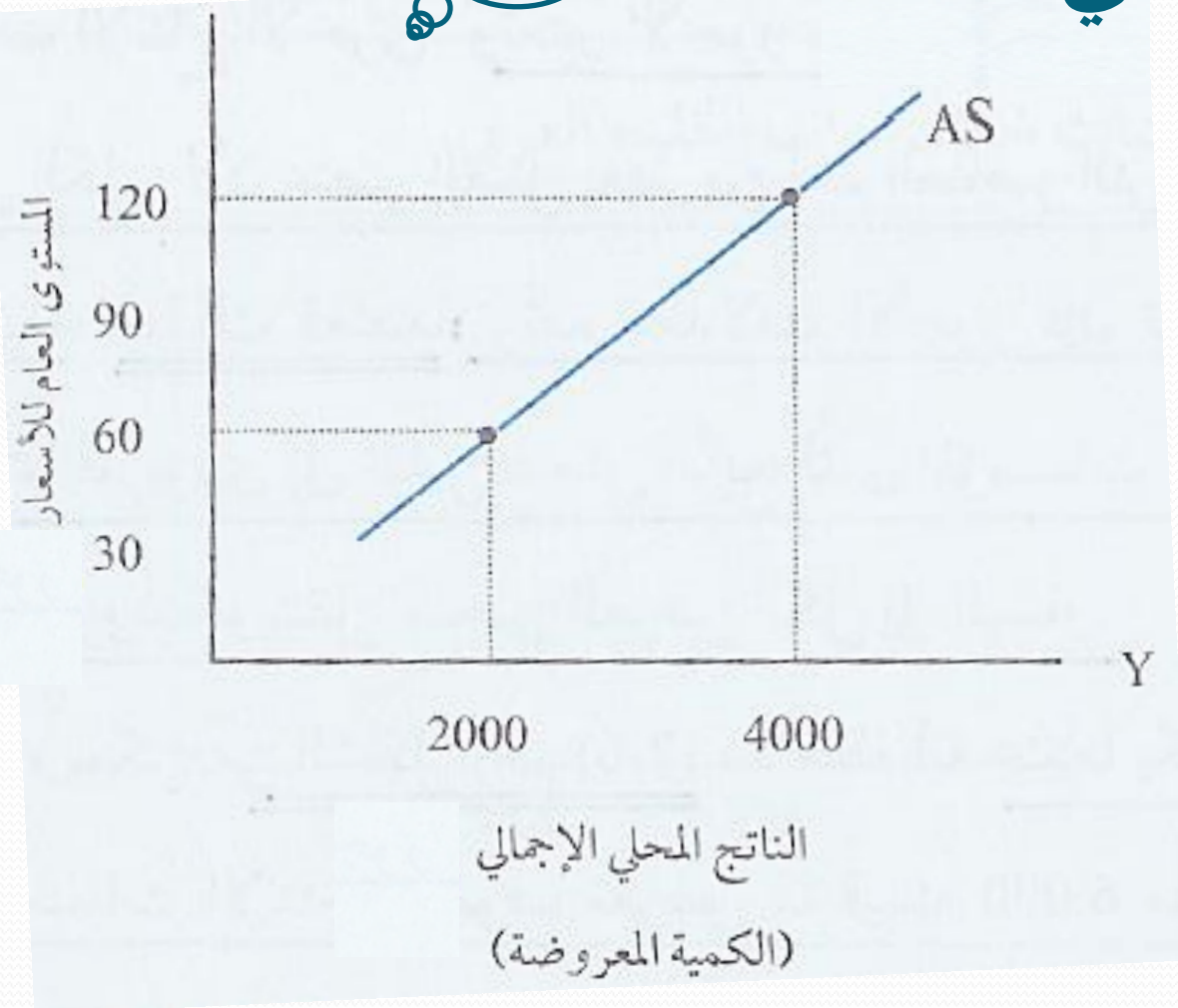
- منحنى العرض الكلي ذو ميل موجب حيث يتزايد من أسفل لأعلى و من اليسار لليمين للدلالة على العلاقة **الطردية** بين الكمية المعروضة من السلع و الخدمات و مستويات الأسعار.

- المنتجون يسعون دائماً لتحقيق أقصى الأرباح، فزيادة الكمية المعروضة تعتمد على مقدار زيادة الأسعار و على تكاليف الإنتاج (الأجور، تكاليف المواد الخام، التقنية...) **حيث أن:**

ربح الوحدة الإنتاجية الواحدة = سعر بيع الوحدة - تكلفة إنتاج هذه الوحدة

تحرك من نقطة لأخرى
على نفس المنحنى

منحنى العرض الكلي:

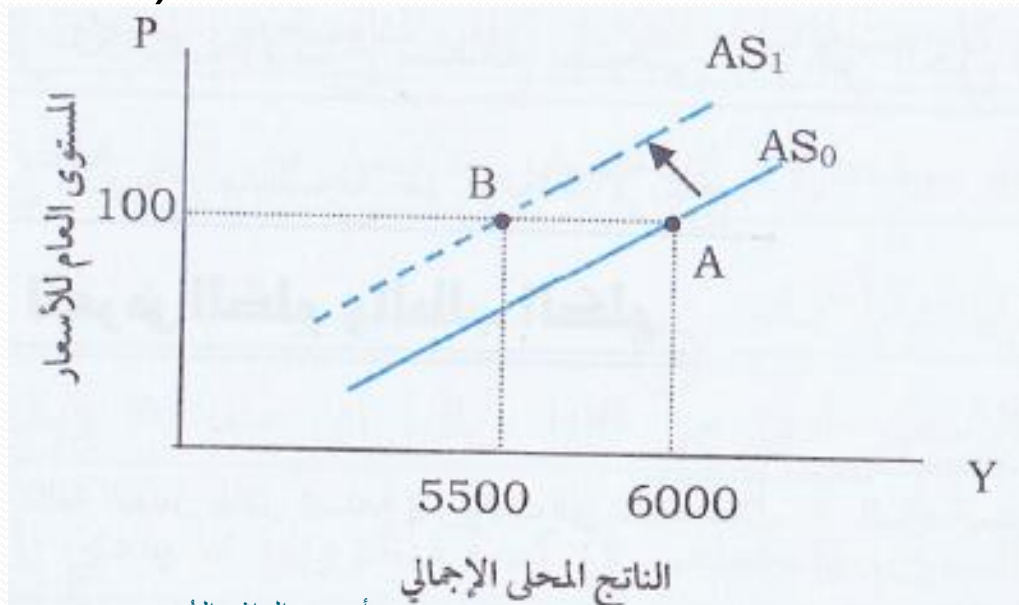


- ارتفاع سعر السلعة مع ثبات تكاليف إنتاجها يؤدي لارتفاع هامش الربح و من ثم زيادة الكمية المعروضة منها.
- انخفاض سعر السلعة مع ثبات تكاليف إنتاجها يؤدي لانخفاض هامش الربح و من ثم انخفاض الكمية المعروضة.

انتقال منحني العرض الكلي:

- العوامل التي تؤدي لانتقال منحنى العرض لأعلى أو لأسفل:
 1. معدل الأجر النقدي:

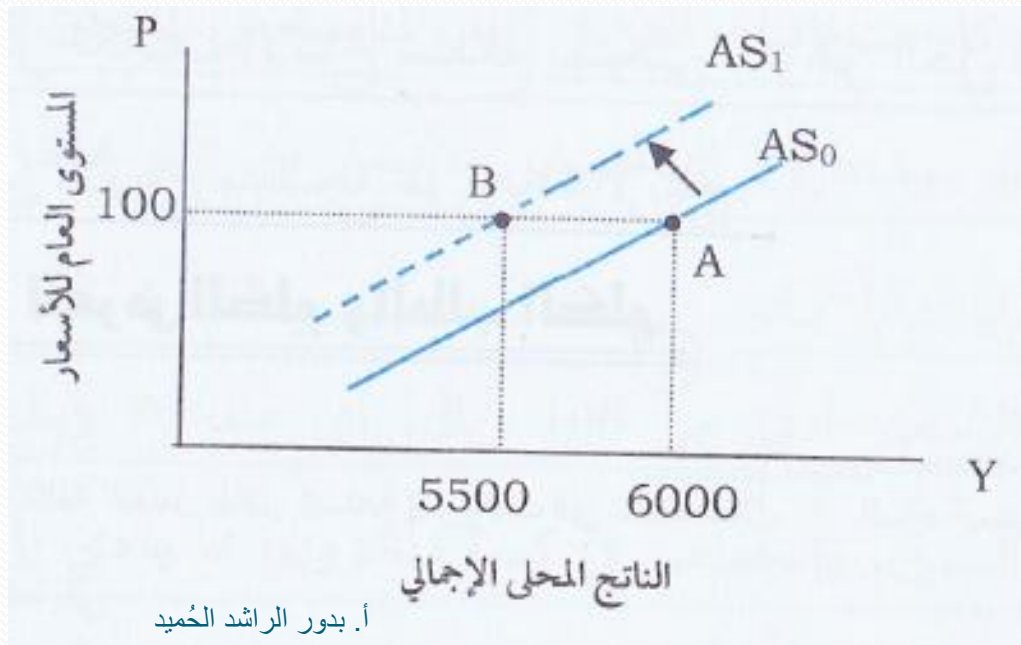
ارتفاع معدلات أجور العمال يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يقلل هامش الربح لدى المنتجين فينتقل منحنى العرض لليسار (بقاء الأسعار ثابتة).
و العكس صحيح.



انتقال منحني العرض الكلي:

2. التغير في أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى:

ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج (مع بقاء الأسعار ثابتة) تؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج ثم لانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار. والعكس صحيح
مثل: أسعار الطاقة.



انتقال منحنى العرض الكلي:

3. التقنية و الإنتاجية:

تطور و تقدم التقنية (مع بقاء الأسعار ثابتة) يؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية و زيادة الأرباح مما يؤدي لزيادة الإنتاج و بالتالي انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين.

توازن العرض الكلي و الطلب الكلي:

• نقطة التوازن:

عند تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي ← لا يوجد فائض عرض ولا فائض طلب.

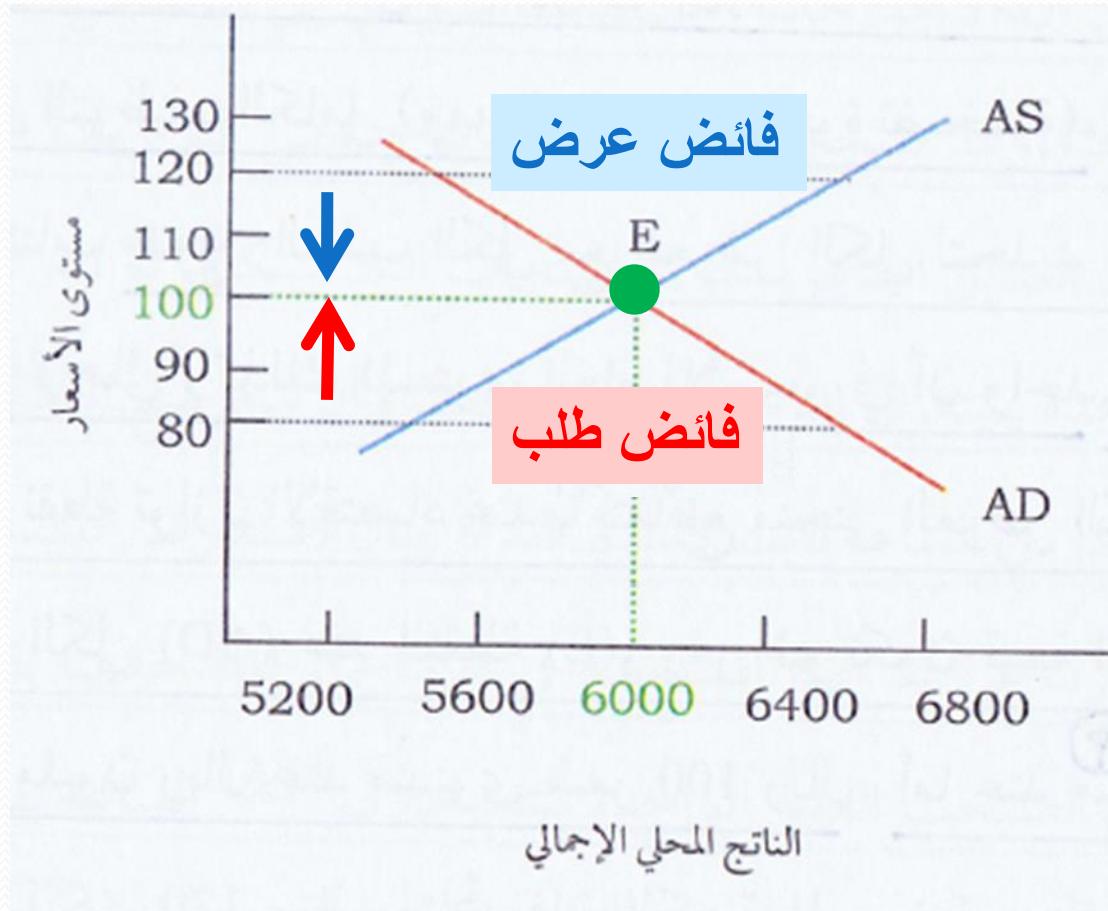
• فوق السعر التوازني:

الكمية المعروضة < الكمية المطلوبة ← فائض عرض يدفع الأسعار للانخفاض و من ثم تنخفض الكمية المعروضة إلى المستوى التوازني (القديم) مرة أخرى.

• تحت السعر التوازني:

الكمية المعروضة > الكمية المطلوبة ← فائض طلب يدفع الأسعار للارتفاع و من ثم ترتفع الكمية المعروضة إلى المستوى التوازني السابق مرة أخرى.

توازن العرض الكلي و الطلب الكلي:



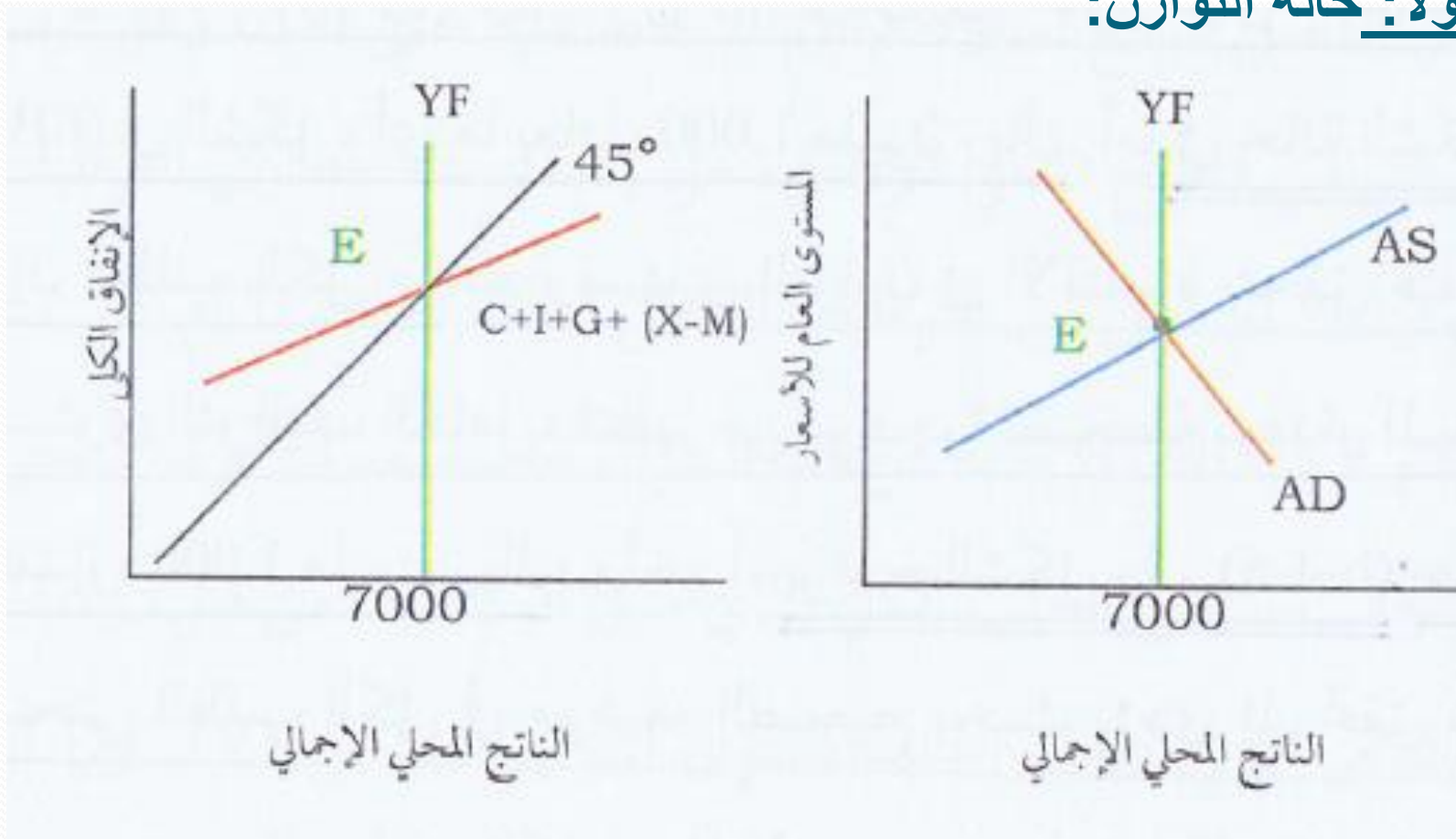
الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية:

- بإضافة مستوى التوظيف الكامل للرسمه السابقة و كذلك لرسمه الانفاق الكلي يمكننا تحديد ما إذا كان الاقتصاد في حالة انكماش أم تضخم أم توازن.
- بالاعتماد على مستوى الأسعار و خط الانفاق الكلي فإن الاقتصاد قد يواجه:

توازن	فجوة انكماشية	فجوة تضخمية
مستوى التوازن = مستوى التوظيف الكامل.	مستوى التوازن > مستوى التوظيف الكامل.	مستوى التوازن < مستوى التوظيف الكامل.

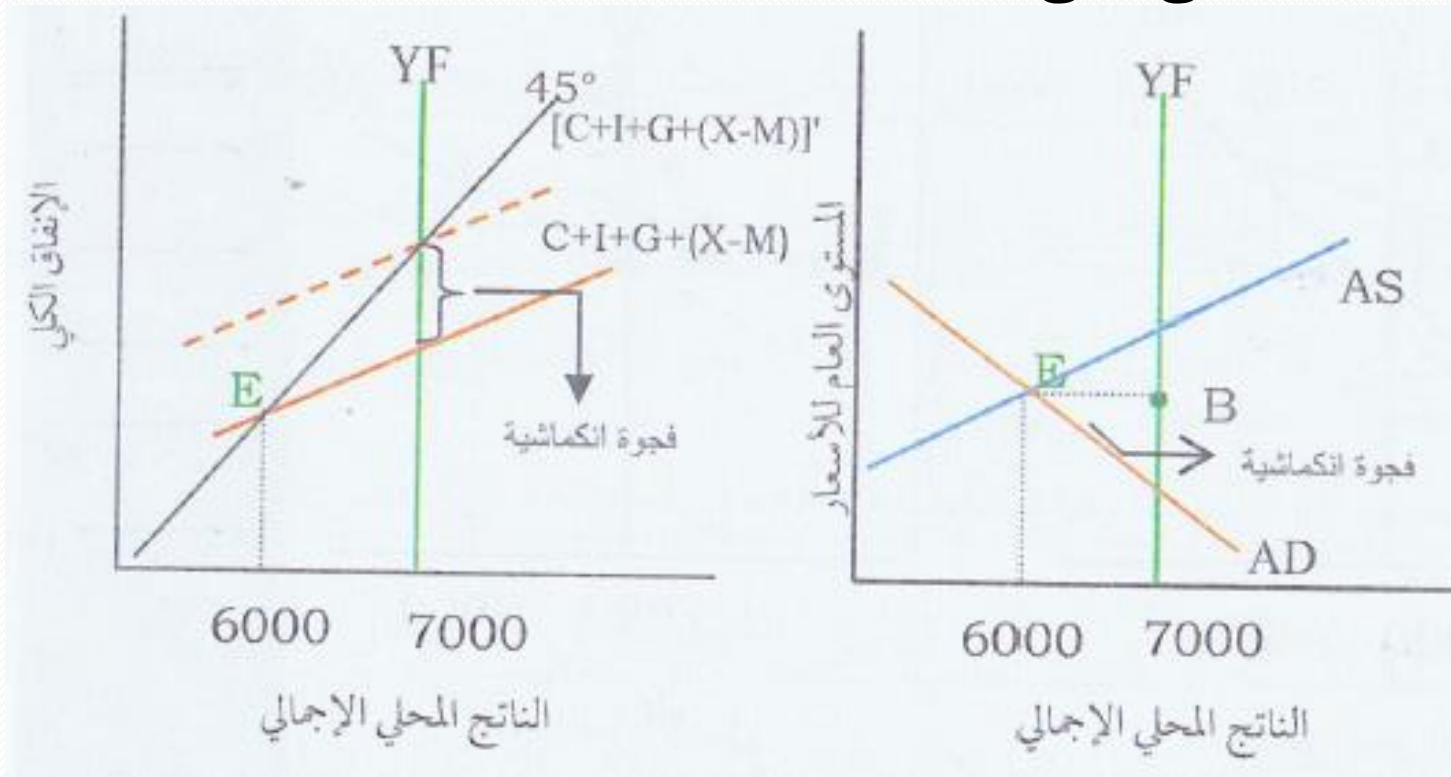
الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية:

• أولاً: حالة التوازن:



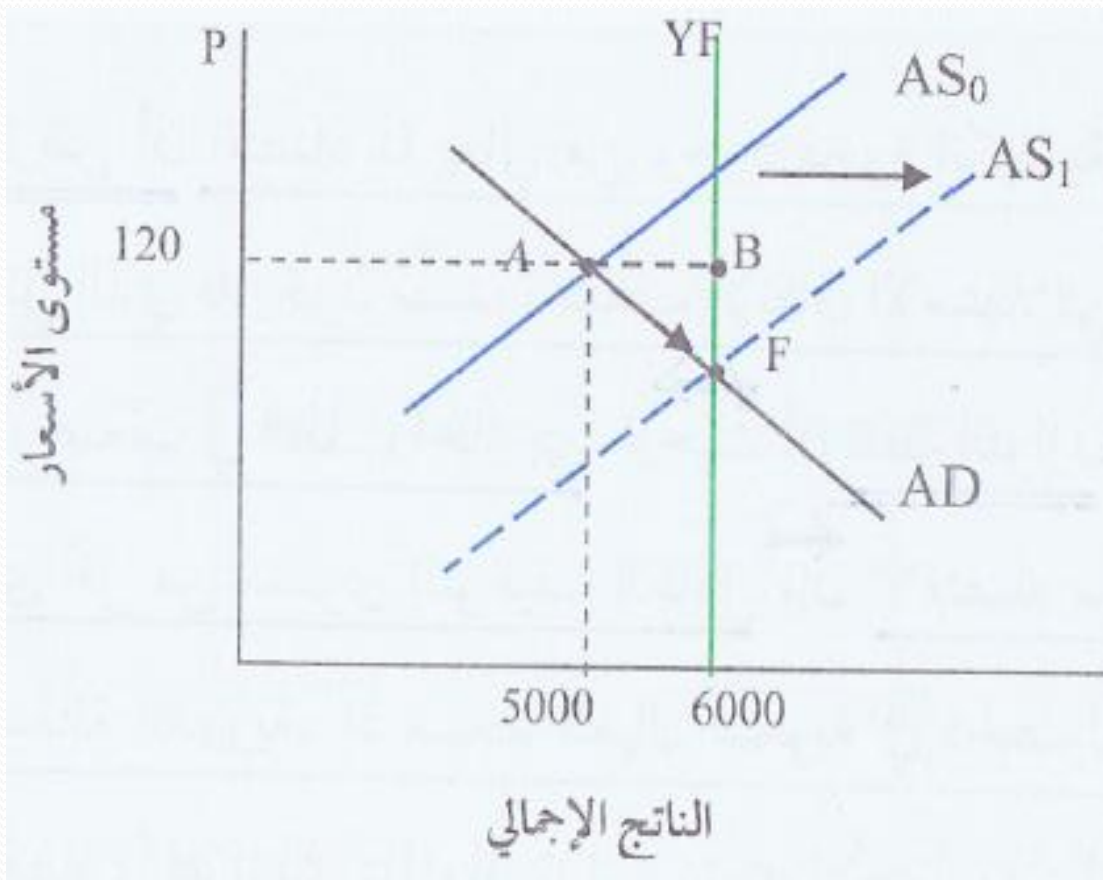
الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية:

- ثانياً: حالة الفجوة الانكماشية: الطلب الكلي منخفض جداً ولا يؤدي لحدوث طلب كافي على العمل.





تعديل الفجوة الانكماشية:



تعديل الفجوة الانكماشية:

• في حالة الفجوة الانكماشية:

هناك ضعف في الانفاق الكلي (نتيجة ضعف أحد مكوناته) ← مستوى التوازن > مستوى التوظيف الكامل ← الاقتصاد سيعاني من البطالة (خاصة البطالة الدورية) إذ يجد العمال صعوبة في الحصول على عمل ← في الحالات القصوى يؤدي ذلك لتدني مستوى الأجور ← انحراف منحنى العرض الكلي جهة اليمين ← انخفاض مستوى الأسعار ← إزالة الفجوة الانكماشية و تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

• انخفاض أجر العامل يؤدي لتدني إنتاجيته (بسبب التأثير السلبي للأجر المتدني على نفسيته)، و يؤدي لعدم جديته في العمل و انخفاض الحافز الابداعي لديه مما يؤثر على جودة المنتج النهائي.

تعديل الفجوة الانكماشية:

- تعديل الفجوات بهذه الطريقة يأخذ وقتاً طويلاً، و في التاريخ الحديث فإنه نادراً ما يحدث التعديل بهذه الطريقة.
- من أسباب ندرة حدوث انخفاض الأسعار في التاريخ الحديث:
 1. تدخل الحكومة في الأسعار أو بسبب قوانين العمل السائدة في بعض الدول **مثل:** قانون الحد الأدنى للأجور.
 2. تخفيض الأجور يؤدي لترك العمال المهرة لأعمالهم و البحث عن فرص مناسبة في أماكن أخرى لهذا يفضل أصحاب الأعمال عدم تغيير الأجور.
 3. الأسعار و الأجور قد تتخفضان معاً عندما يكون هناك ضعف في الطلب الكلي فقط و بالتالي يحدث كساد ينتج عنه فجوة انكماشية لفترة طويلة.

تعديل الفجوة الانكماشية (آلية التصحيح الذاتي):

• آلية التصحيح الذاتي للفجوة الانكماشية:

عندما تطول فترة الكساد و تتعمق و تزداد أعداد العاطلين عن العمل لعدم قدرة أصحاب الأعمال دفع الأجور التي يطلبها العمال بسبب ضعف الطلب الكلي، فإن:

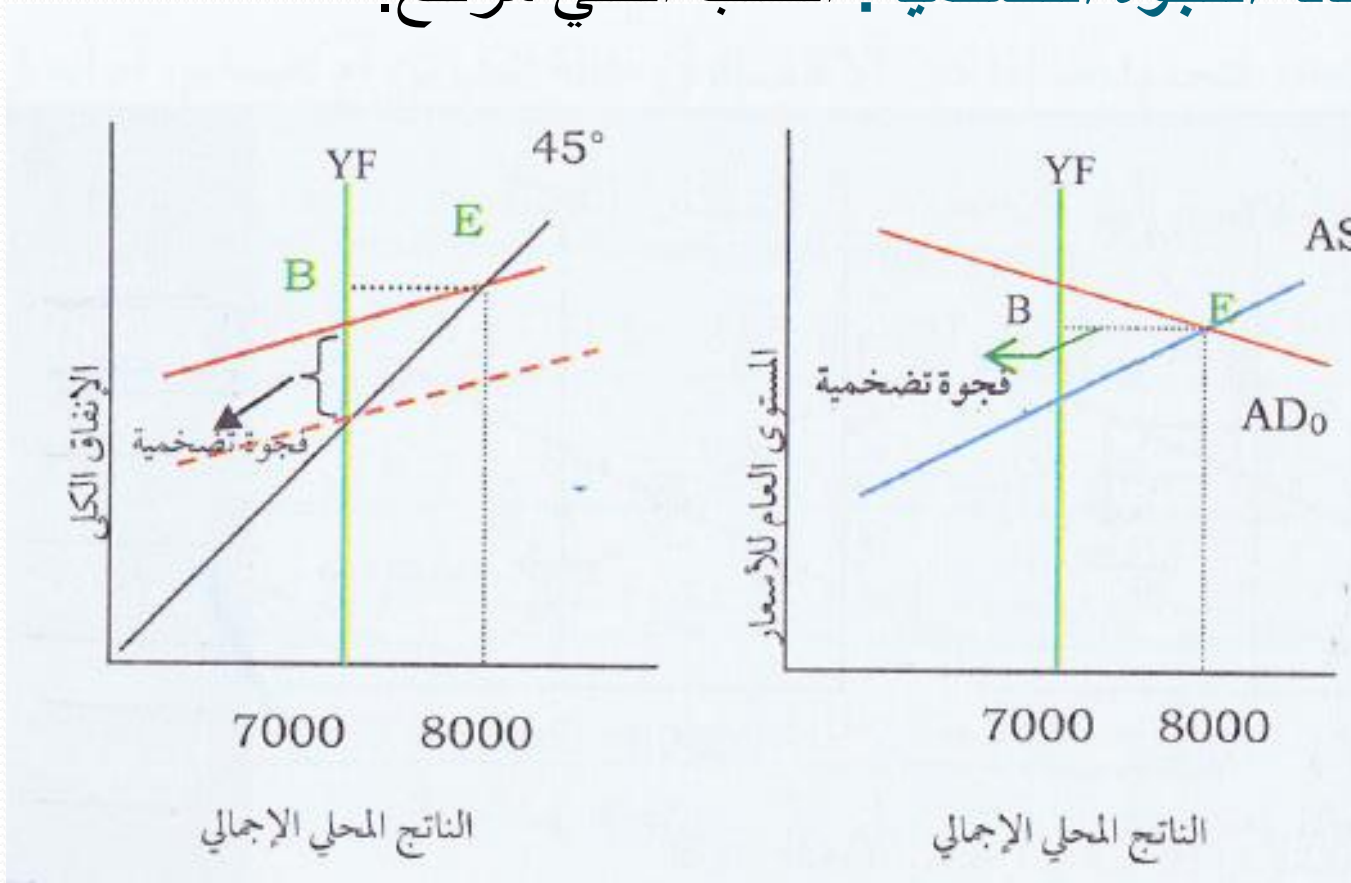
1. العمال سيقبلون في النهاية بالأجور المتدنية من أجل الحصول على عمل.
2. أصحاب الأعمال سيضطرون لخفض أسعار السلع و الخدمات بسبب طول فترة تدني الطلب.

مثل: انخفاض الأجور و الأسعار معاً خلال الكساد العظيم.

• بالرغم من قدرة الاقتصاد البطيئة على التعديل الذاتي، إلا أن البعض ينادي بضرورة تدخل الدولة في حالة الكساد لإزالة الفجوة الانكماشية قبل تدني الأسعار و الأجور.

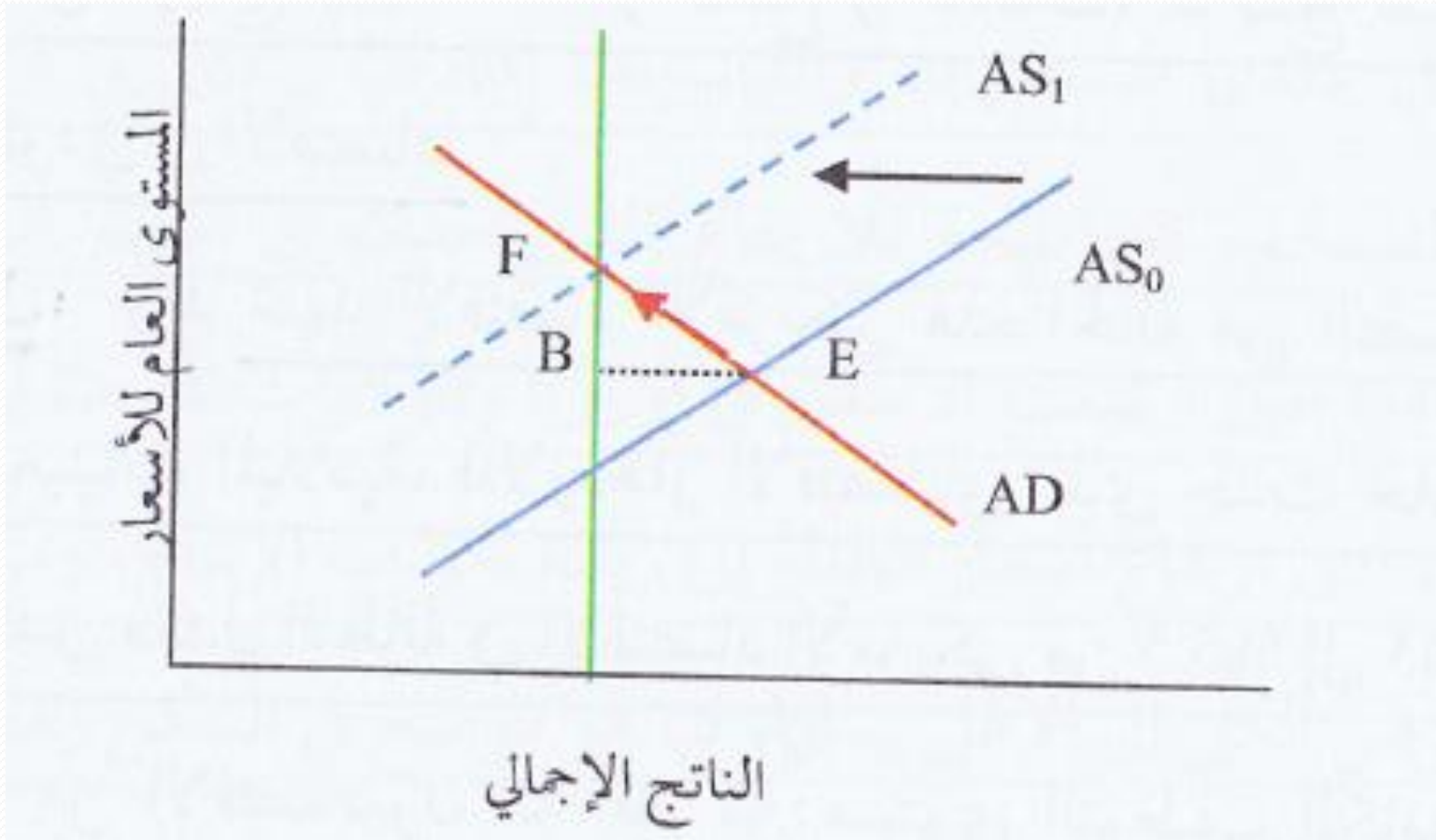
الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية:

- ثالثاً: حالة الفجوة التضخمية: الطلب الكلي مرتفع.





تعديل الفجوة التضخمية:



تعديل الفجوة التضخمية:

• في حالة الفجوة التضخمية:

هناك ضغوط تضخمية و زيادة في الإنتاجية ← مستوى التوازن < مستوى التوظيف الكامل ← تزداد المنافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة ← ارتفاع معدلات الأجور و تدني معدلات البطالة ← زيادة تكاليف الإنتاج ← يتحرك منحنى العرض الكلي لليسار (يقبل) و يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل و تختفي الفجوة التضخمية.

لأن هذا التحليل يفترض أن منحنى الطلب ثابت فإنه من الضروري عدم وجود عوامل أخرى تدفع منحنى الطلب الكلي لأعلى.

تعديل الفجوة التضخمية (آلية التصحيح الذاتي):

• آلية التصحيح الذاتي للفجوة التضخمية:

- التضخم نشأ من زيادة الطلب على الإنتاج، و نتيجة لعدم قدرة المنتجين على زيادة الإنتاج لمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن ذلك أدى لـ:
- ارتفاع الأسعار ← انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد ← انخفاض كل من الانفاق الاستهلاكي المحلي و الطلب الأجنبي على السلع المحلية ← تنخفض الكمية المطلوبة و تستمر في الانخفاض إلى أن تصل لمستوى قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب و يتحقق توازن الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى التوظيف الكامل و تختفي الفجوة التضخمية مع بقاء الأسعار عند مستوياتها المرتفعة.
- آلية التصحيح الذاتي تأخذ فترة طويلة لأن تعديل الأجور و الأسعار يتم ببطء.

التضخم الركودي الناتج من جانب الطلب:

• التضخم الركودي من جانب الطلب:

ينتج عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي أكثر من الطاقة الإنتاجية الحالية للاقتصاد. **حيث تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى:**

1. تدني معدل البطالة و زيادة الأجور نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.
2. ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الأخرى من مواد خام و سلع رأسمالية.
3. ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة كل من الأجور و عوامل الإنتاج الأخرى.
4. انخفاض الإنتاج و زيادة أسعار السلع و الخدمات.

التضخم الركودي الناتج من جانب الطلب:

• لا يمكن الاعتماد المطلق على آلية التصحيح الذاتي، لأن:

التصحيح الذاتي للاقتصاد عن طريق آلية السوق لا يمكن أن ينهي البطالة و التضخم في الاقتصاد. فعندما تعمل آلية التصحيح الذاتي لإزالة الآثار السلبية في الاقتصاد فإن هناك قوى و عوامل أخرى تعمل على إعاقة ذلك التصحيح و دفع الوضع الاقتصادي للجهة الأخرى **مثل:** الزيادة (التدني) السريعة في الطلب الكلي

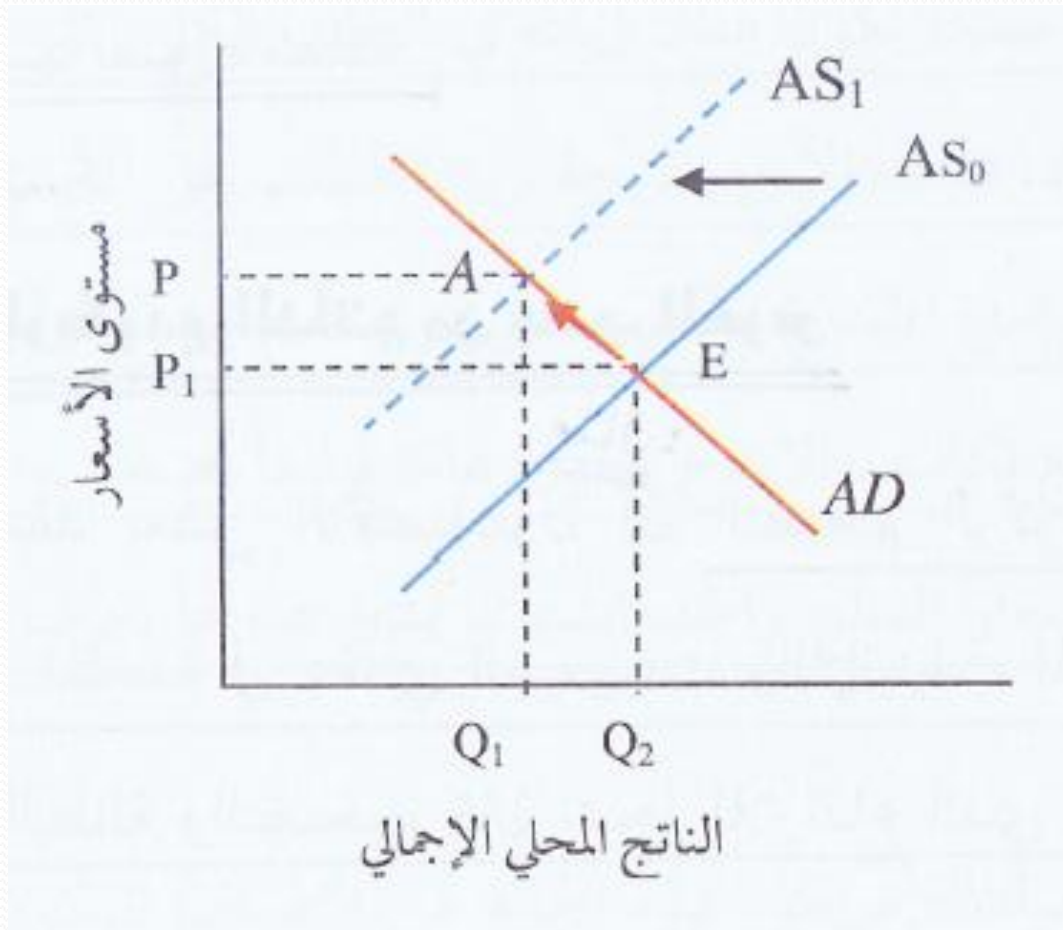
التضخم الركودي الناتج من جانب العرض:

• التضخم الركودي من جانب العرض:

ينتج عندما يكون هناك انخفاض في العرض الكلي أقل من الطاقة الإنتاجية الحالية للاقتصاد. **حيث يؤدي انخفاض في العرض الكلي إلى:**

1. ارتفاع (انخفاض) أسعار عوامل الإنتاج من مواد خام و سلع رأسمالية.
2. ارتفاع (انخفاض) تكاليف الإنتاج بسبب زيادة (انخفاض) أسعار عوامل الإنتاج.
3. انخفاض (ارتفاع) الناتج المحلي الاجمالي و زيادة (انخفاض) أسعار السلع و الخدمات.
4. ارتفاع (انخفاض) معدل التضخم.

التضخم الركودي الناتج من جانب العرض:

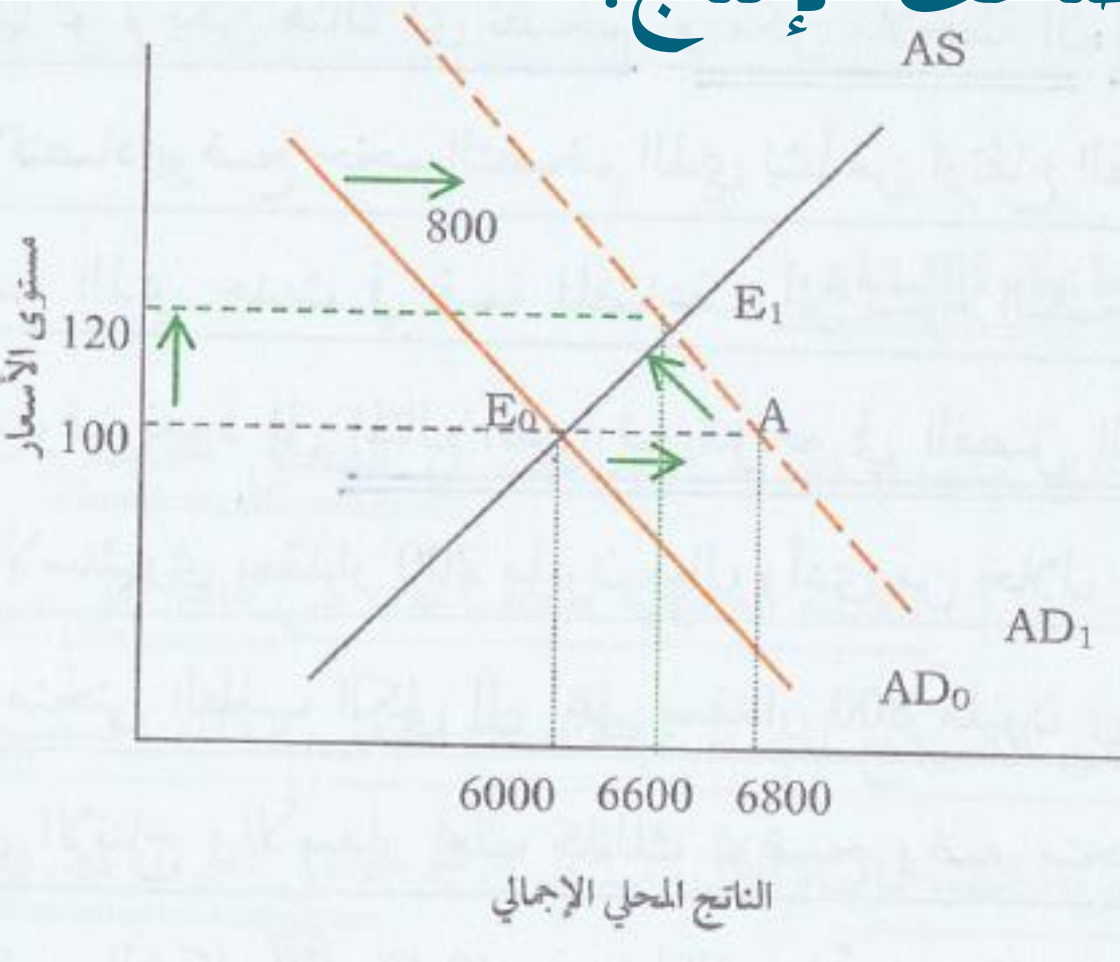


أثر التضخم على مضاعف الإنتاج:

● العوامل التي تؤدي لتقليل قيمة المضاعف في الاقتصاد:

1. استخدام نموذج للاقتصاد المفتوح بدلاً من النموذج المبسط للاقتصاد المغلق: حيث أن وجود الواردات التي تتأثر بزيادة الدخل تقلل قيمة المضاعف.
2. التضخم: حيث أن زيادة الأسعار تؤدي لانخفاض صافي الصادرات و سحب جزء من الزيادة في الطلب الحقيقي بسبب تآكل القوة الشرائية للمستهلك مما يؤدي لتقليل قيمة المضاعف.

أثر التضخم على مضاعف الإنتاج:



• عندما منحني العرض موجب الميل:

زيادة الطلب الكلي يؤدي لزيادة الأسعار.

• ميل منحني العرض:

يوضح حجم التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي و مقدار الانخفاض في المضاعف نتيجة التضخم.

الخلاصة:

- منحنى العرض الكلي ذو ميل موجب للدلالة على العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة و الأسعار.
- توازن قوى العرض الكلي مع الطلب الكلي يحدد المستوى العام للأسعار.
- تغيرات الأسعار تمثل انتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض الكلي، بينما ينزحف المنحنى نتيجة لتغير العوامل المفترض ثباتها.
- آلية التصحيح الذاتي تأخذ فترة طويلة و فيها تعالج الفجوة الانكماشية عن طريق تخفيض الأسعار، بينما تعالج الفجوة التضخمية عن طريق زيادة الأسعار.
- التضخم يؤدي لتقليل قيمة المضايف.

أسئلة المراجعة ص 207